



Distr.
GENERAL
A/36/221
30 April 1981
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH



الأمم المتحدة
الجمعية العامة

الدورة السادسة والثلاثون
البند ٥٢ من القائمة الأولية*

مؤتمر الأمم المتحدة لحظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر

مذكرة شفوية مؤرخة في ٢٢ نيسان/ابريل ١٩٨١، وموجهة الى الأمين العام من القائم بالأعمال بالانابة للبعثة الدائمة لجمهورية ألمانيا الاتحادية لدى الأمم المتحدة

يهدي الممثل الدائم بالانابة لجمهورية ألمانيا الاتحادية لدى الأمم المتحدة تحياته السي
الأمين العام للأمم المتحدة، وبالإشارة الى قرار الجمعية العامة ١٥٣/٣٥ بشأن مؤتمر الأمم
المتحدة لحظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر،
يتشرف بأبلاغكم ما يلي :

ان حكومة جمهورية ألمانيا الاتحادية، وقد وقعت، في ١ نيسان/ابريل
١٩٨١، على اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة
الضرر أو عشوائية الأثر (١)، فانها تفتنم هذه الفرصة لتكرر الاعراب عن اقتناعها بأن من
شأن وضع الأساليب والاجراءات المناسبة لتيسير التنفيذ التام والفعال للاتفاقية وكفالة
التقيد بها أن يكفل الوفاء بالتزاماتها الانسانية، مما يؤدي بالتالي الى تحسين أمن
أطراف الاتفاقية .

وستعمل تلك الأساليب والاجراءات على زيادة الاسهام في توفير مناخ من الثقة
الدولية يفضي الى احراز مزيد من التقدم في ميدان نزع السلاح والقانون الانساني الدولي،
وذلك بتعزيز موثوقية الالتزامات الانسانية المضطلع بها ومراعاتها على نحو يعول عليه .

* A/36/50

(١) A/CONF.95/15 و Corr.2، المرفق الأول، التذييل ألف .

.../...

81-11761

وفي هذا الصدد ، فإن الحكومة الاتحادية تود أن تشير الى البيانين اللذين أدلى بهما ممثل هولندا ، متكلما باسم الاتحاد الأوروبي ، وممثل جمهورية المانيا الاتحادية في ١ تشرين الأول / اكتوبر ١٩٨٠ ، وذلك بمناسبة انعقاد الجلسة العامة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بأسلحة تقليدية معينة .

وضمنا للمراعاة التامة والمستمرة للاتفاقية وبروتوكولاتها ، فقد طرحتا جمهورية المانيا الاتحادية ، جنبا الى جنب مع ايرلندا ، وايطاليا ، وبلجيكا ، وفرنسا ، وكندا ، وهولندا ، واليابان اقتراحا ، في المراحل المبكرة من الدورة الثانية للمؤتمر ، بانشاء نخبة استشارية من الخبراء ، تكفل اجراء التشاور والتعاون بين الأطراف وتوفّر آلية للتحقيق في وقائع الانتهاكات المزعومة (انظر A/CONF.95/L.7) .

وجمهورية المانيا الاتحادية تأسف لأنه لم يتسن بعد انشاء تلك الآلية في اطار الاتفاقية . كما انها مازالت على قناعة بأن تأمين التدابير المناسبة والآليات الكافية لضمان التنفيذ الفعال للاتفاقية والتقيّد بها سيعزز ، الى حد بعيد ، موثوقيتها ، ويقوّي الثقة فيما يتعلق بالالتزام الأطراف بها ويشجع على الانضمام العاليي اليها . ومن شأن فعالية وموثوقية الالتزامات المحققين على هذا النحو أن ينهض عليهما أساس ويطيد لاهراز مزيد من التقدم في هذا الميدان . ولهذا ، فإن جمهورية المانيا الاتحادية ستواصل ، جنبا الى جنب مع الدول الأخرى ، الجهود التي تبذلها في سبيل انشاء تلك الوسائل والآليات وذلك في جميع المحافل ذات الصلة بالموضوع ، ولاسيما في المؤتمر الأول لاعادة النظر والتعديل على النحو المنصوص عليه في المادة ٨ من الاتفاقية .

وترحب جمهورية المانيا الاتحادية بالتوقيع على الاتفاقية من جانب عدد كبير من الدول في الأيام الأولى من فتح باب التوقيع عليها . وهي تعرب عن الأمل في أن تدخل الاتفاقية وبروتوكولاتها حيز النفاذ في المستقبل القريب ، وأن تراعى عالميا في حالات المنازعات المسلحة الدولية .

ويرجى تعميم هذه المذكرة بوصفها وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة تحت البند ٥٢ هـ من القائمة الأولية .